الصباح الاقتصادية
AL-SABAH

No. 4438 | الخميس | 7 جمادى الأولى 1444 هـ | 1 ديسمبر 2022 م | السنة الخامسة عشرة

www.alsabahpress.com Alsabah Media

بدعم نمو 7 قطاعات يتقدمها التكنولوجيا

جلسة «خضراء» للبورصة..و«العام» يرتفع 50.7 نقطة

1.788 مليار دينار .. إجمالي المكاسب السوقية خلال نوفمبر الماضي

ارتفعت المؤشرات الرئيسية لبورصة الكويت في ختام تعاملات أمس الأربعاء؛ بدعم نمو 7 قطاعات يتقدمها التكنولوجيا.

وأغلقت البورصة على ارتفاع مؤشرها العام 50ر7 نقطة ليبلغ مستوى 7584ر59 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 67. 0 في المئة.

وتم تداول 262.4 مليون سهم عبر 10950 صفقة نقدية بقيمة 99.4 مليون دينار «نحو 301.18 مليون دولار».

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 16.9 نقطة ليبلغ مستوى 5681.30 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0ر30 في المئة من خلال تداول 100.6 مليون سهم عبر 3680 صفقة نقدية بقيمة 16.04 مليون دينار «نحو 48.6 مليون دولار».

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 64.5 نقطة ليبلغ مستوى 8491.90 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 77. 0 في المئة من خلال تداول 161.7 مليون سهم عبر 7270 صفقة بقيمة 83.3 مليون دينار «نحو 251.8 مليون دولار».

في موازاة ذلك ارتفع مؤشر «رئيسي 50» 36.9 نقطة ليبلغ مستوى 5829.74 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 64. 0 في المئة من خلال تداول 85.8 مليون سهم عبر 2724 صفقة نقدية بقيمة 14.7 مليون دينار «نحو 44.5 مليون دولار».

وبلغت قيمة التداول في تلك الأثناء 99.43 مليون دينار، وزعت على 262.46 مليون سهم، بتنفيذ 10.95 ألف صفقة.

ودعم أداء الجلسة ارتفاع 7 قطاعات على رأسها التكنولوجيا بـ 6.43 %، بينما انخفض 4 قطاعات يتقدمها الطاقة بنحو 0.76 %، واستقر قطاعان آخران.

وتصدر سهم «الأنظمة» القائمة الخضراء بـ 6.43 %، بينما جاء «وثاق» الأكثر انخفاضاً بـ 8.39 %.

وبشأن الأنشط تداولاً؛ تصدر «بيتك» المرتفع بـ 0.46 % نشاط التداولات على كافة المستويات بـ 29.4 مليون سهم، وسيولة بقيمة 25.43 مليون دينار.

الأداء الشهري

ونجحت المؤشرات الرئيسية للبورصة في مواصلة ارتفاعها خلال نوفمبر 2022 للشهر الثاني على التوالي، مع تسجيل مكاسب سوقية بـ1.788 مليار دينار «5.826 مليار دولار».

صعد مؤشر السوق الأول خلال الشهر الجاري بنسبة 3.67 % ليغلق التعاملات عند النقطة 8491.9، رابحاً 300.96 نقطة بمستواه نهاية أكتوبر السابق.

وأغلق مؤشر السوق العام تعاملات نوفمبر 2022 بالنقطة 7584.59، بارتفاع 3.64 % بـ266.18 نقطة عن مستواه في 31 أكتوبر 2022.

وقفز مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 3.49 % أو 191.66 نقطة ليغلق تعاملات الشهر الحالي عند مستوى 5681.3 نقطة.

جلسة مرتفعة للبورصة

وجاءت المحصلة الإجمالية لأداء مؤشر السوق الرئيسي 50 خضراء، إذ صعد بـ3.20 % مختتماً التعاملات بالنقطة 5829.74، ليربح 180.94 نقطة عن مستواها بالشهر السابق.

وبشأن القيمة السوقية للأسهم فقد بلغت بنهاية تعاملات أمس 48.640 مليار دينار، بارتفاع 3.82 % يقدر بـ1.788 مليار دينار عن مستواها نهاية أكتوبر السابق البالغ 46.852 مليار دينار.

وتباينت التداولات في نوفمبر الجاري، إذ ارتفعت الكميات بـ4.76 % شهرياً عند 4.76 مليار سهم، بينما تراجعت السيولة 8.53 % إلى 1.18 مليار دينار، ونفذ خلال الشهر الجاري 232.42 ألف صفقة، بانخفاض 2.09 %.

وعلى مستوى الأداء القطاعي فقد ارتفعت 10 قطاعات في مقدمتها التكنولوجيا بـ26.49، بينما تراجع قطاعا البنوك والرعاية الصحية بـ33.77 % و5.75 % على التوالي.

قال خبير أسواق المال الخليجية إبراهيم الفيلكاوي:» إن السوق الكويتي يتحرك بشكل مميز متفوقاً على أداء أسواق الخليج خلال شهر نوفمبر 2022؛ بدعم من بعض الأسهم القيادية وتحديداً سهم بيت التمويل الكويتي «بيتك» الذي تم عليه بعض العمليات المضاربية والتدوير بما يدل على وزن السهم العالي على مؤشر السوق الأول، بما مكن المؤشرات الكويتية من الارتفاع والتماسك».

ولفت إبراهيم الفيلكاوي إلى أنه رغم ارتفاعات المؤشرات والقطاعات الكويتية إلا أن قيم التداول تراجعت مع ترقب المستثمرين لاجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي في ديسمبر ومراقبة تحركاته تجاه أسعار الفائدة وبالتالي التحرك الخليجي.

وبين «الفيلكاوي» أن المساهمين ينتظرون أيضاً ما سيسفر عنه اجتماع تحالف «أوبك+» في 4 ديسمبر المقبل بشأن خطة الإنتاج النفطية للفترة القادمة، رغم نفي العديد من الأعضاء في الفترة السابقة إن كانوا قد ناقشوا خفض الإنتاج قبل الاجتماع المرتقب.

وكشف خبير أسواق الأسهم الخليجية أن جلسة أمس باعتبارها آخر جلسات الشهر وتتوافق مع تنفيذ عمليات مراجعة على أوزان بعض الأسهم شهدت دخول وخروج سيولة من بعض الأسهم، وتبديل مراكز، بما ساهم في ارتفاع المؤشر، ودخول سيولة تقدر بـ100 مليون دينار كويتي.

وتوقع أن تستمر الارتفاعات خلال شهر ديسمبر المقبل مع استمرار العمليات الشرائية على الأسهم القيادية المسجلة في مؤشر السوق الأول، مع تبديل المراكز والشراء المقنن مع الاستعداد للدخول السنة الجديدة، والتوزيعات المرتقب توزيعها على المساهمين من الأسهم المدرجة، فضلاً عن ترقب تأثير اجتماع «الفيدرالي» و«أوبك+».

قيود الإغلاق الصارمة في الصين أثرت سلبا على الأسواق العالمية

محللان: تراجع أسعار النفط يؤكد صحة قرارات تحالف «أوبك+»

عزا محللان نفطيان كويتيان تراجع أسعار النفط لأدنى مستوياتها في نحو عام خلال تداولات أمس الأول إلى الإغلاقات التي تشهدها الصين والتي أثرت على توقعات الطلب وأكدا أن هذا التراجع يعكس صحة قرارات تحالف (أوبك +) الأخيرة بخفض الإنتاج.

وأوضح المحللان أن الصين – وهي أكبر مستورد للنفط في العالم – فرضت عددا من القيود الصارمة لمواجهة تفشي (كورونا) مشيرين إلى أن هذا الانخفاض يمثل أحدث التطورات السلبية في الأسواق العالمية خلال الأشهر ال12 الماضية والتي اتسمت بالاضطراب جراء تداعيات الحرب في أوكرانيا وزيادة أسعار الفائدة الأمريكية.

وتراجعت أسعار النفط لأدنى مستوياتها لما يقرب من عام في تداولات الاثنين الماضي إذ لامس الخام الأميركي غرب تكساس الوسيط مستوى 73 دولارا للبرميل وهو أدنى مستوى منذ ديسمبر الماضي في حين لامس خام برنت مستوى 80 دولارا للبرميل وهو أدنى مستوى له منذ يناير الماضي.

وقال الخبير النفطي رئيس مركز الأفق للاستشارات الإدارية خالد بودي إن انخفاض أسعار النفط مرده بشكل رئيس إلى تراجع المخاوف من اتساع الحرب الروسية الأوكرانية نحو حرب أوسع وأكثر خطورة.

ورأى بودي أن «التقدم الذي أحرزته القوات الأوكرانية أعطى مؤشرات بقرب انتهاء الحرب حيث قد تكون روسيا أكثر استعدادا للتفاوض خصوصا في ظل الدعم الأمريكي والأوروبي المستمر والمتصاعد لأوكرانيا».

وتوقع أن تكون هناك نهاية قريبة لهذه الحرب تعطي نوعا من الارتياح بالتالي تتراجع الحاجة إلى طلب كميات متزايدة من النفط وتخزينها تحسبا لتصاعد الحرب.

وذكر أن (أوبك +) قد تتراجع عن تخفيض آخر في كمية الإنتاج بعد ردود الأفعال الدولية التي حصلت بعد التخفيض الأخير وقدره مليونا برميل يوميا موضحا أن عدم إجراء أي تخفيض آخر في الإنتاج يطمئن الأسواق إلى توفر كميات كافية من النفط وبالتالي تتراجع الأسعار.

تقلبات عنيفة في سوق النفط

من جانبه قال الخبير في شؤون الطاقة عضو هيئة التدريس بكلية الدراسات التكنولوجية الدكتور مبارك الهاجري إن توقعات الطلب على النفط تشير إلى تراجعه حاليا بسبب عمليات الإغلاق الأخيرة التي فرضتها (جائحة كورونا) في الصين.

وأضاف الهاجري أن تلك الإغلاقات قلبت كل التوقعات التي تشير إلى 150 دولارا للبرميل أو أكثر بعد الحرب الروسية الأوكرانية خصوصا بعد أن دفعت أسعار خام برنت القياسي لنحو 130 دولارا للبرميل في مارس الماضي.

وأوضح أن عمليات الإغلاق في الصين والاحتجاجات ضد القيود التي فرضتها لمواجهة تفشي (كورونا) أثارت المزيد من الشكوك حول تعافي اقتصاد بكين.

وذكر أن التباين في الأسعار استناد لتحول مجموعة (أوبك +) أظهر التركيز على الأسعار والحظر المنتظر للخام الروسي من أوروبا لمنع هبوط الأسعار دون مستوى 80 دولارا للبرميل مشيرا إلى (أوبك +) فاجأت الأسواق النفطية في آخر اجتماعاتها عندما أعلنت خفض الإنتاج بمقدار مليوني برميل يوميا.

وأفاد بأن سوق النفط تركز على هذين المحفزين المحتملين لارتفاع الأسعار لكن التأثير على الطلب من التباطؤ في الصين وعمليات الإغلاق الجديدة يفوق المخاوف بشأن العرض في الوقت الحالي.

وقال الهاجري إن الحظر الذي فرضه الاتحاد الأوروبي على مشتريات النفط الروسي المنقول بحرا اعتبارا من 5 ديسمبر المقبل يأتي على الرغم من تباين وجهات النظر من هذه الدول في تحديد سعر البيع للخام الروسي إذ تطالب بولندا بسعر 35 دولارا للبرميل بينما يرى الاتحاد الأوربي أن السعر بين 65 و75 دولارا للبرميل مناسب للجميع.

وأشار إلى أن اتجاه أسعار النفط يتوقف على ما يحدث في الصين إذ تظهر التقارير الاقتصادية إلى تباطؤ النمو العالمي عموما وفي الصين خصوصا متوقعا ارتفاع أسعار النفط مجددا في حال إنهاء الصين عمليات الإغلاق.

«أسواق المال» تُجدد ترخيص أنشطة لـ«بيتك كابيتال للاستثمار»

هيئة أسواق المال

وافقت هيئة أسواق المال في الكويت على تجديد ترخيص أنشطة أوراق مالية لشركة بيتك كابيتال للاستثمار؛ لمزاولة نشاط صانع السوق.

وأشارت، في بيان لها أمس الأربعاء، إلى أن مدة القرار 3 سنوات قابلة للتجديد، اعتباراً من تاريخ 10 فبراير 2023.

وطالبت الهيئة الجهات المختصة بتنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه، على أن يتم العمل به اعتباراً من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.

جاء ذلك بعد الاطلاع على القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما؛ وشهادة ترخيص أنشطة أوراق مالية لشركة بيتك كابيتال للاستثمار رقم (AP/2020/0003) الصادرة بتاريخ 12 فبراير 2020.

كما جاء بناءً على طلب شركة بيتك كابيتال للاستثمار لتجديد ترخيص أنشطة أوراق مالية لدى الهيئة، وعلى القرار رقم (141) لسنة 2022 بشأن تعديل صلاحيات الاعتماد النهائي لإجراءات عمل قطاع الإشراف الصادر بتاريخ 4 سبتمبر 2022.

صادرات النفط الكويتي لليابان تهبط 7.1 % خلال أكتوبر

تراجعت صادرات النفط الكويتي إلى اليابان بنسبة 7.1% خلال أكتوبر؛ وذلك للشهر الثاني على التوالي، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

وسجلت صادرات النفط الكويتي نحو 251 ألف برميل يومياً، بإجمالي 7.79 مليون برميل خلال شهر أكتوبر الماضي.

وأشار تقرير صادر عن وكالة الموارد الطبيعية والطاقة اليابانية، أمس الأربعاء، إلى أن الكويت صدرت في الشهر الماضي نسبة 9.2 % من إجمالي واردات اليابان من النفط الخام، مقارنة بنسبة 11.5% في الفترة ذاتها من العام الماضي. وفق كونا .

وأضافت أن إجمالي واردات اليابان من النفط الخام ارتفع في أكتوبر 15.7على أساس سنوي إلى 2.72 مليون برميل يومياً للشهر الـ 15 على التوالي.

ووفقاً للتقرير شكلت الشحنات من الشرق الاوسط في أكتوبر الماضي نسبة 94.7% من الإجمالي لترتفع بنسبة 5.4% مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي.

ووفقاً للبيانات عادت دولة الإمارات إلى صدارة قائمة مزودي اليابان بالنفط إذ ارتفعت الواردات منها بنسبة 32.7 % عن العام السابق لتصل إلى 1.09 مليون برميل يومياً، تليها المملكة العربية السعودية بشحنات بلغت 1.02 مليون برميل يومياً مرتفعة بنسبة 15.1%.

وأوضحت أن قطر جاءت في المرتبة الرابعة بشحنات بلغت 143 ألف برميل يومياً، والولايات المتحدة في المرتبة الخامسة بشحناتها البالغة 77 ألف برميل يومياً على التوالي.

وتعد اليابان ثالث أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الصين والولايات المتحدة، بينما تعتبر دولة الكويت ثالث أكبر مزود للنفط لليابان.

«البترول الكويتية» تعلن أسعار الغاز المسال لشهر ديسمبر

أعلنت مؤسسة البترول الكويتية أمس الأربعاء الأسعار الجديدة لغاز البترول المسال (البروبان) و(البيوتان) لشهر ديسمبر.

وقالت المؤسسة إن الطن المتري الواحد من غاز (البروبان) سيباع ب 650 دولاراأمريكيا خلال ديسمبر المقبل كما سيباع الطن المتري الواحد من غاز (البيوتان) أيضا ب 650 دولارا.ويستخدم غازا (البروبان) و(البيوتان) في صناعة البتروكيماويات إضافة إلى استخدامات أخرى كوقود الطبخ والتدفئة وغيرها من الاستخدامات.

وتتأثر أسعار الغاز المسال بأسعار النفط في الأسواق العالمية ارتفاعا وانخفاضا باعتبارها محددا رئيسيا لأسعار هذه المواد إضافة إلى تأثرها بقوى العرض والطلب في السوق وعوامل أخرى.